تاريخ قضاة الأندلس

ألفه

الشيخ أبو الحسن بن عبد الله بن الحسن
النباهي المالقي الأندلسي

وسماه

كتاب المرقبة العليا
فيمن يستحق القضاء والفتيا

تحقيق

لجنة إحياء التراث العربي

في دار الآفاق الجديدة

طبعة مُصَحَّحَة ومُقابَلة
على عِدّة مخطوطات ونسخٍ مُعتمَدَة

١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م

تاريخ قضاة الأندلس

تصـــــدير

أنشر فى هذا السفر أثراً لم يطبع إلى اليوم ، وهو وثيقة عظيمة الخطر عن تاريخ القضاء بالغرب الإسلامىّ فى العصر الوسيط . فتاريخ تصنيفه المتأخّر مكّن مؤلّفه من الإحاطة بمدّة طويلة من الزمن ، تمتدّ من الفتح العربىّ إلى القرن الثامن الهجرىّ . غير أنّ هذا الكتاب ، رغم اتّساع الموضوع الذى تناوله ، بقى مجهولاً إلى يومنا هذا . ولا يوجد عنوانه ، حسب ما أعلم ، فى إحدى المؤلّفات التى أحصت الكتب المتعلّقة بالأدب العربىّ : فلم يذكره حاجّى خليفة ، ولا بروكلمان . وعبثاً يبحث المرء عن أثر له فى مكاتب أوربّا والشرق التى نُشرت فهارسُها ؛ وسبب ذلك ، ولا شكّ ، أنّ الناس لم يتناقلوا منه نسخاً . وقد جُلب عددٌ قليلٌ منها ، فى آخر القرون الوسطى ، من مملكة غرناطة الصغيرة إلى مُدُن المغرب الأقصى . وهناك ساعدنى الحظّ ، فاكتشفت منه نسختَيْن خطّيّتَيْن ، لهما من الصحّة ما كفى لإغرائى بالعمل على نشر الكتاب .

والنسخة الأولى محفوظة بالمكتبة الشريفيّة بالرباط تحت رقم ١٤٢٤ ؛ وهى نسخة قريبة العهد ، غير مؤرّخة ، تشتمل على ١١٧ ورقة (طولها ٢٠ سنتمترا ، وعرضها ١٥ سنتمتراً ، وبكلّ صفحة ٢١ سطراً) . وهى مذيّلة بتلخيص من خطّ الناسخ نفسه ، يشتمل على ١٣ ورقة ، مؤرّخ بتاريخ ٢٠ صفر ١٢٢١ (٨ مايه ١٨٠٦) . فهذا المخطوط الموجود بالرباط هو الذى اتّخذناه أصلاً اعتمدنا عليه فى إثبات النصّ . أمّا المخطوط الآخر المحفوظ بمكتبة جامع القرويّين بفاس تحت رقم ٨٠ / ٢٩٣٣ ، فهو نسخة تاريخها أقدم ، ولكن ينقصها ، مع الأسف ، الثلث الأخير تقريباً ؛ وهى تحوى ٥٠ ورقة ضيّقة الخطّ ، خطّها من النوع المغربىّ (طولها ٢٣ سنتمتراً ، وعرضها ١٨ سنتمتراً وبكلّ صفحة ٢٢ سطراً .) وكلتا النسختَيْن تذكر عنوان الكتاب ، وهو « كتاب المرقبة العليا ، فيمن يستحقُّ [كذا ، عوضاً عن « استحقّ »] القضاءَ والفتيا » ، وكذلك اسم المؤلّف ، وهو : أبو الحسن النُّباهىّ .

المؤلِّف

وما هذا المؤلِّف برجل خامل الذكر . بل كان من رجال الدولة وأعيانها المرموقين فى مملكة بنى نَصر بغرناطة فى القرن الثامن ؛ وليس بأيدينا ، مع هذا ، عن حياته الشديدة الاتّصال بحياة أشهر مُعاصريه الأندلُسيّين : لسان الدين ابن الخطيب ، إلّا أخبار لم تأتِ بما يكفى من التفاصيل . وإن كنّا نعرف تأريخ ولادته ، فنحن لا نجد فى ترجمة من التراجم تأريخاً دقيقاً لوفاته .

وأكثر هذه الأخبار القليلة مستمدّة إمّا من ابن الخطيب نفسه ، وإمّا من أهمّ من ترجم لهذا الأخير ، أى من المَقّرىّ ، مؤلِّف « نفْح الطِّيب » و « أزهار الرياض » . ولا نجد بجانب ما كتبه هذان المؤلِّفان إلّا ترجمةً نقلها عنهما الفقيه السودانىّ أحمد بابا التِّنْبُكْتىُّ فى كتابه « نَيْل الابْتِهاج » (المطبوع على هامش « الديباج » لابن فرحون ، القاهرة ، ص ٣٠٥ — ٣٠٦) . أمّا الفصل القصير الذى خصّصه بُونْس بُويْجَس لمؤلف « المرقبة » فى بحثه عن المؤرِّخين والجغرافيّين الأندلُسيّين (مجريط ، ١٨٩٨ ، عدد ٢٩٧ ، ص ٣٤٨) ، فهو لا يأتى بتدقيق مفيد .

واسم المؤلِّف فى صورته الكاملة : أبو الحسن علىّ بن عبد الله بن محمّد بن محمّد بن الحسن الجذامىّ المالَقىّ النُّباهىّ . ويقتصر غالبا على تسميته بابن الحسن . وهو من أسرة استقرّت منذ أجيال عديدة بمدينة من أزهر مُدُن الساحل الأندلسىّ ، أعنى مالَقة . فبهذه المدينة وُلد علىّ النباهىّ فى سنة ٧١٣ ؛ وبها درس على شيوخ مقصودين ، وقفنا على قائمة أسمائهم ، ولا فائدة فى إثباتها هنا . ثمّ رحل إلى غرناطة لاستكمال ثقافته الأدبيّة والفقهيّة . ثمّ غادر العاصمة النصريّة حين ولى القضاءَ بمدينتين صغيرتين : مُلَتْماس وبَلِّش ؛ وعاد إليها أخيراً للاستقرار بها نهائيًّا ، عند ما عُيِّن كاتباً بالديوان فى بلاط الملك . ولم يمض إلّا قليل حتى قلّده سلطان غرناطة خطّة جليلة ألا وهى خطّة قضاء الجماعة بالعاصمة نفسها .

وفى خلال تلك الفترة ، خصّص له ابن الخطيب فى كتابه الشهير « الإحاطة فى تأريخ غرناطة » ترجمةً أثنى فيها عليه كلّ الثناء . وهى موجودة فى المخطوط رقم ١٦٧٣ من مكتبة الأسْكُوريال (ص ٣٠٢ وما يليها) . وقد نقلها المقَّرىُّ بجملتها تقريباً فى « نفح الطيب » (طبع بولاق ، ج ٣ ، ص ٦٥ و٣٨٥) و « أزهار الرياض » (طبع القاهرة ، ج ٢ ، ١٩٤٦ ، فى البداية) . ولم يكتف ابن الخطيب بالثناءِ على ابن بلده وصديقه ببلاط الحمراء ثناءً كاد يكون

إطراء ، بل روى نماذج ضافية من شعره ونثره الفنّيّ . ولكن يظهر أنّ العلائق ما لبثت أن توتّرت بين الرجلين ؛ وعند ما ألّف ابن الخطيب فى منفاه كتابه « أعمال الأعلام » ، لم يتحاش هجو صديقه القديم هجاءً لا اقتصاد فيه ؛ وبلغ به الأمر إلى أن يلقّبه مزدرياً بالجُعَيْسُوس (أي : القصير) ، وهو لقب كان بلا شكّ يطلق عليه فى الأوساط الثقافيّة الغرناطيّة ، هزؤاً بقصر قامته (أنظر ص ٩٠ — ٩٢ من طبعتى ، الرباط ، ١٩٣٤) . وفى كتاب آخر من مؤلّفاته : « الكتيبة الكامنة ، فى شعراء المائة الثامنة » ، خصّص له ترجمةً قاسيةً (عدد ٥٠ من المخطوط ٤١٠ بالمكتبة الشريفيّة بالرباط) . ولم يقف إلى هذا الحدّ ، بل تعدّاه ؛ فألّف لسان الدين رسالةً خاصّةً فى هجاءِ قاضى غرناطة ، سمّاها : « خلع الرسن ، فى وصف القاضى ابن الحسن . »

ولا يتّسع لنا المجال هنا للبحث عن حقيقة الأسباب التى نشأ عنها هذا الخلاف بين ابن الخطيب وابن الحسن النباهيّ ، إلا أنّ هذا الأخير لم يكن ، قطعاً ، بريئاً من المشاركة فى الحملة التى شنّت على ابن الخطيب ، فجعلته هدفاً للمكائد والوشايات والتهم بالطعن فى العقيدة (انظر مثلاً ص ٢٠٢ من هذه الطبعة) ، وانتهت أخيراً بنكبة لسان الدين ، وجرّت له أتعس التقلّبات ، الى أن قُبض عليه بفاس التى التجأ اليها ، بعد أن حُكم عليه فى غرناطة بتهمة الزندقة ؛ فقُتل بسجنه سنة ٧٧٦ . وبعد أن مات ابن الخطيب هذه الميتةَ المريعة ، تنقطع عنّا الأخبار المفصّلة عن حياة القاضى ابن الحسن النباهى . فقد اكتفى صاحب « نَيْل الابتهاج » بالإشارة إلى أنّه بُعث مرّتين فى سفارة سياسيّة من غرناطة إلى فاس فى سنة ٧٦٠ ، ثمّ فى سنة ٧٨٨ ، وأنّه ما زال بقيد الحياة فى سنة ٧٩٣ ؛ غير أنّه زاد ، فقال إنّه لم يعثر على تاريخ وفاته ، التى وقعت ، حسب ما يتبادر إلى الذهن ، قبل انتهاءِ القرن الثامن . وختم الترجمة بذكر تأليفَيْن له : وهما بحثٌ كأنّه اليوم مفقود ، فى مسألة الدعاءِ بعد الصلاة ، قصد به الردّ على راى الإمام أبى إسحاق الشاطبيّ الأندلسيّ ؛ والكتاب عن القضاءِ الذى ننشره هنا .

إلاّ أنّ أثراً ثالثاً من مؤلّفات النباهيّ وصلَنا ، ولم يذكره أحمد بابا ، وعنوانه : « شرح المقامة النَّخْليّة » ، وهو حوارٌ بين نخلة وشجرة تين ؛ ويتركّب منها ، مع كثير من الاستطرادات الأدبيّة ، تأريخٌ مفيدٌ للدولة النصريّة الغرناطيّة ، عنوانه : « نزهة البصائر والأبصار . » ومن هذا التأليف نسخةٌ خطّيّةٌ بمكتبة الأسكوريال تحت رقم ١٦٥٣ (انظر الفهرسة التى نشرتها سنة ١٩٢٨ ، ج ٣ : ص ١٨٦ — ١٨٧) ؛ وقد نشر منه بعض المقتطفات م . ج . مولّر فى مجموعة « نخب فى تأريخ عرب الغَرْب » (مونيخ ، ١٨٦٦ ، ج ١ ، ص ١٠١ — ١٠٦) .

تأريخ القضاة للنباهىّ

ورد فى « نَيْـل الابتهاج » ذكر تأريخ القضاة لابن الحسن النباهىّ بعنوان « المرقاة العليـا فى مسائل القضاء » ، وقد ذكر أنّ الـكتاب فى جُزْءَيْن . ويظهر أنّ المؤلّف لم يكتب إلّا جُزْءاً واحداً ، وهو يشير فى مقدّمته إلى أن كتابه سيشمل أربعة أبواب . وفى الواقع ، لا نجد فى المخطوطَيْن إلّا بابَيْن متفاوتَيْن فى الطول غاية التفاوت . والأوّل ، وهو يستغرق أقلّ من ثلث المجموع ، يبحث فى القضاء عامّةً ، وفى المسائل التى تتعلّق به ؛ والآخر يختلف عن الأوّل ، فهو مجموعة تراجم قُضاة مغربيّين ، أكثرهم أندلُسيُّون ، وهذا الباب هو الذى يكسب مؤلّف قاضى غرناطة قيمة كبيرة .

وسيحوى الجُزْء الثانى من كتابى « تأريخ إسبانيا الإسلاميّة » الذى هو بصدد الإنجاز ، بسطةً ضافيةً عن القضاء الأندلسىّ ؛ فلا فائدة إذن فى أن أطيل هنا فى شرح هذه المسألة . ولأقتصر على الإشارة بكلمة وجيزة إلى أهمّيّة تراجم « المرقبة » . فقد أتَتْنا بتَتِمّة ذات خطر عظيم لأهمّ المصادر التى لدينا عن الحياة القضائيّة بقُرْطبة إلى القرن الرّابع ، وهو « تأريخ قُضاة قُرطبة » لمحمّد بن الحارث الخُشَنىّ . وكلٌّ يعلم المنزلة الممتازة التى يتمتّع بها كتاب الخشنى بين الوثائق القليلة — ويا للأسف ! — التى تخبرنا عن الحياة الاجتماعيّة بالأندلُس فى أيّام الإمارة ، ثمّ الخلافة الأمويّة ؛ فالخشنىّ ، الذى وُلد بالقَيْروان ، عاصمة إفريقية ، هاجر إلى قرطبة ، ولم يزل مقيماً بها إلى وفاته فى سنة ٣٧١ ؛ وألّف كتابه بطلب من الخليفة الحكم الثانى المستنصر بالله . وقد نشره المستشرق الإسبانىّ خولْيان رِبيرة فى عام ١٩١٤ مع ترجمة باللّغة الإسبانيّة ، ودراسة ممتعة استقصى فيها موضوعه ، معتمداً فى طبعته على النسخة الخطّيّة الوحيدة المحفوظة بأكسفُرْد . وليس لتأريخ الخشنى عيبٌ سوى أنّه ينتهى فى القرن الرابع الهجرىّ ؛ وفضل النباهىّ هو أنّه حاول إتمام هذا التأريخ ، والوصول به إلى عصره .